# الإستقلال خيار أوروبا الاستراتيجي'!

19-5-2004

**إن أكثر ما يخشاه صناع القرار في واشنطن إزاء أوروبا هو استقلالها الجغرافي السياسي، حيث تعتبر الولايات المتحدة اليوم أوروبا منافساً اقتصاديا، إذ ينتقد مفكروها دولة الرخاء الأوروبية التي يمكن أن تكون نموذجا بديلا حتى بالنسبة للأمريكان. والآن، مع انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الاوروبي، أصبح للأميركيين مجال أكبر للتدخل في شئون الاتحاد، ذلك أن**

إن أكثر ما يخشاه صناع القرار في واشنطن إزاء أوروبا هو استقلالها الجغرافي السياسي، حيث تعتبر الولايات المتحدة اليوم أوروبا منافساً اقتصاديا، إذ ينتقد مفكروها دولة الرخاء الأوروبية التي يمكن أن تكون نموذجا بديلا حتى بالنسبة للأمريكان. والآن، مع انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الاوروبي، أصبح للأميركيين مجال أكبر للتدخل في شئون الاتحاد، ذلك أن المجر وبولندا تمتلكان جاليات مهاجرة ضخمة في الولايات المتحدة.

ولدى الولايات المتحدة قناتان رئيسيتان للتأثير في هذه البلدان، وذلك بمعزل عن الروابط الدائمة بين جماعات المهاجرين وأوطانهم الأصلية، فعندما أعلن محافظ البنك المركزي البولندي مؤخراً أن الحكومة قادرة على إدارة الاقتصاد كان من الواضح أنه يسعى إلى إظهار إعجابه بالولايات المتحدة. وكلما زادت استثمارات الولايات المتحدة في الاتحاد الاوروبي، كلما كانت حكومته معرضة أكثر للضغوط لمنع تطور نموذج اجتماعي مختلف.

أما الأسلوب الثاني للتأثير، والذي لا يقل أهمية عن الأول، فهو عسكري، حيث أعطى توسع حلف الناتو باتجاه الشرق زخماً جديدا لمعارضة الولايات المتحدة في أن يكون للاتحاد الاوروبي سياسة أمنية مستقلة وجيش خاص. إن حقيقة قيام بولندا بشراء طائرات مقاتلة أمريكية وليست أوروبية، ووجود القوات البولندية في المستنقع العراقي، تكشف النقاب عن أن البلد المذكور عازم على استغلال علاقته مع الولايات المتحدة.

وقد تركت حربان عالميتان كارثيتان أروبا متخلفة عن الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية. ولم تضق تلك الفجوة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الأمر الذي فاجأ معظم الخبراء هو أن دول السوق الأوروبية المشتركة شهدت نمواً أسرع من النمو الأمريكي في الفترة من 1950 إلى 1980، وكانت فرنسا وألمانيا هما الزعيمتان الديناميكيتان للسوق الأوروبية المشتركة المبكرة، ولكن إيطاليا وبلجيكا وهولندا أحرزت تقدما أيضا من حيث الانتاجية ومتوسط مستوى المعيشة.

وقبل 1970 وبعده، عملت معدلات النمو الخارقة في دول منطقة المحيط الهادي - وبخاصة اليابان والنمور المتمثلة في هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة وكوريا الجنوبية- باقترانها مع معدل النمو المتواصل للاتحاد الأوروبي، على تخفيض حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي من 40% إلى 35% وفي النهاية إلى الحصة التي تتمتع بها أمريكا حالياً، والتي تتراوح بين ربع الناتج الإجمالي العالمي وخمسه. غير أن معدل النمو الأوروبي هبط منذ 1990 إلى درجة متدنية أكثر من هبوط المعدل الأمريكي. ومن المؤكد أن جانبا من أي تفسير لذلك ينبغي أن يتوقف على التقدم الاقتصادي المخيب للآمال من جانب الثلاثة الكبار في أوروبا: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

والتحرك المثير للاهتمام كان في مكان آخر من الاتحاد الأوروبي لما بعد معاهدة ماستريخت، فقد بدت ايرلندا، فنلندا، وحتى إسبانيا وهولندا أكثر ديناميكية من الثلاثي الذي اعتاد أن يقود أوروبا. وهل من قبيل المصادفة أن تلك الدول في الاتحاد الأوروبي التي لم تنضم بعد إلى الوحدة النقدية الأوروبية بعملتها اليورو وإلى البنك المركزي الأوروبي الجديد في فرانكفورت تبلي بلاء حسناً؟ ويبدو أن المملكة المتحدة ما بعد تاتشر والدانمارك والسويد استفادت من عدم التخلي عن استقلاليتها فيما يتعلق بسياسة البنك المركزي، والاستقلالية في تعويم أسعار العملة والاستقلالية في تبني السياسة المالية المناهضة لفكرة التدوير، وعلى النقيض من ذلك، فإن بنوك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا محرومة الآن من سلطاتها على الائتمان وأسعار الفائدة لأن تلك السلطات تستقر في فرانكفورت فقط. والدول الثلاث جميعها ستجرد من صلاحياتها فيما يتعلق بالسياسة المالية.

وبالطبع، فإنه لم يعد من الملائم التخلص من البطالة الثابتة أو المتسارعة من خلال تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، الليرة الايطالية أو المارك الألماني. وقد حذر المتشككون في أواخر التسعينيات من مشكلات محتملة ستظهر من جراء السياسات المفروضة من معاهدة ماستريخت والتي تقول بأن مقاسا واحدا يلائم جميع الدول الـ 15 ذات الاحجام المختلفة، واتهم أولئك المتشككون ومعظمهم أمريكيون بحمل مشاعر الحسد والخوف من اليورو كمنافس للدولار الأمريكي. غير أن السجل الاقتصادي للأعوام الخمسة الماضية أكد أكثر مما نفت نذر أولئك المتشككين..

وبشكل خاص، عملت الإجراءات الأوروبية الضخمة على إبطاء وتيرة التقدم الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي.

ويعتقد البروفيسور اوليفير بلانشارد، وهو خبير بمعهد ماساشوسيتس للتقنية في الاقتصاد الفرنسي والاقتصادات الأوروبية الأخرى بأن دلائل المستقبل لاوروبا بعيدة عن أن تكون يائسة وقد تتغير إلى الأفضل. وعلاوة على ذلك، فإنه قد تظهر هناك بعض التوجهات الجديدة في سلوك نقابات العمال على مستوى القارة وفي الأنظمة الحكومية الخاصة بالأسواق الصناعية والمالية من شأنها أن تبشر بنمو أسرع في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2004 ـ 2010.

وعلى صعيد آخر، فإنه لا يمكن التسليم بالقول أن الانتخابات الأوروبية هي فرصة سانحة لتناول القضية المركزية للحظة الاوروبية الراهنة، والمتمثلة بالمعاهدة الدستورية التي يسميها البعض دستورا، لكنه مجرد اتفاق، من الناحية القانونية، وذلك على غرار الاتفاقات التي شهدناها منذ معاهدة روما في 1957 و"المحضر الوحيد" في 1986 وماسترخت في 1992 وأمستردام في 1997 ونيس في 2000. ويشير كل شيء إلى أن تبني هذا الاتفاق سيتم في القمة الأوروبية التي ستعقد في القريب العاجل أي بعد انتخابات البرلمان الأوروبي، بأيام قلائل فقط، ذلك أن وصول ثاباتيرو إلى السلطة في إسبانيا وخروج رئيس الوزراء البولندي ميلر، سيمهدان الطريق عمليا للتوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمسألة التي ألقت بظلالها على قمة بروكسل التي عقدت في ديسمبر 2003 والمتمثلة في توزيع السلطات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لاسيما عدد المفوضين وطريقة احتساب الغالبية المؤهلة.

لكن إذا وضعنا هذه القضايا ذات الطبيعة الدستورية جانبا، فإننا نجد أن مضمون المعاهدة معروف للكافة، وخصوصا فيما يتعلق بالبند الثالث الذي يحمل عنوان "سياسات الاتحاد"، فهذا الجزء يعيد تجميع مجمل السياسات "السوق الداخلية والتجارة والبيئة والزراعة واليورو" المقررة اعتبارا من عام 1958 والمدموغة، منذ عشرين عاما، بختم الليبرالية أو الليبرالية الموغلة، أما الهدف من إدراجها في دستور معتمد فهو استبعادها من النقاش السياسي، حيث لم تعد الليبرالية خيارا إيديولوجيا ضمن خيارات أخرى. وإنما هو مبدأ دستوري.

وعلى الرغم من أن هذا البند كان يجب أن يثير استنكار الاعضاء غير الليبراليين "وبشكل خاص

الاشتراكيين منهم" في "المعاهدة"، وذلك فيما يتعلق بمستقبل أوروبا الذي عالجه مشروع المعاهدة هذا، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث على أرض الواقع، بل إن أحزابهم في كل أوروبا وخاصة في إسبانيا، مستعدة للتصويت لصالح المعاهدة وهذه طريقة فعالة لمنع ظهور سياسات غير ليبرالية من الآن فصاعدا، وكذلك على المستوى الوطني، بحكم أن 70% من القوانين الوطنية ليست أكثر من نسخ للقرارات المتخذة على المستوى الأوروبي.